نقابات المحامين الأحرار: طموحات تصطدم بالواقع

horrya.net/archives/100498

14 أبريل 2019

صورة متداولة لمشاركة محامي حمص وحماة وحلب في ورشة عمل في مدينة غازي عينتاب التركية

وليد أبو همام – حماة – حرية برس:

تعد النقابات المهنية من أكثر القطاعات فاعلية في المجتمعات، كونها تضم الفئات البشرية الأكثر تنظيماً، وتضم شريحة واسعة تتصف بمستوى تعليمي جيد، وثقافة مجتمعية وسياسية.

وقد عمل "حزب البعث" التابع لنظام الأسد منذ توطيد دعائمه، على السيطرة بشكل مباشر على النقابات المهنية، وأحكم قبضته عليها، حتى أصبحت عبارة عن أدوات يحركها كيفما شاء.

وقال "حمود حسون"، نقيب المحامين الأحرار في نقابة حماة لحرية برس، "حرصنا منذ انطلاق الثورة السورية على أن يكون للمحامين دور فعال في هذه المرحلة الجديدة، رغم التحولات المصيرية".

وأضاف "حسون" أن "نقابة المحامين الأحرار تأسست في عام 2011 بمشاركة 96 محامياً، بهدف توحيد جهود المحامين كافة، لكن واجهتنا عراقيل عدة، أهمها عدم وجود نظام داخلي للنقابة نسير بموجبه، حيث تأجل ذلك إلى حين وضع نظام داخلي على مستوى الشمال المحرر بالكامل، وعدم وجود محاكم في مناطق حماة المحررة، ما جعل العمل في المجال القانوني ضيق النطاق ومقتصراً على حالات فردية تعمل في محافظة إدلب، أو تحول نشاطهم إلى مجالات الإغاثة والمجالس المحلية، إلى أن نستطيع ممارسة مهنة المحاماة".

وعن سؤاله فيما إذا كانت النقابة تقدم أي خدمات لأعضائها، أجاب: "لم تتمكن النقابة حتى الآن من الحصول على موارد مستقلة، ونحن بدورنا رفضنا أي دعم يقدم من جهة معينة، حفاظاً على استقلالية المهنة وعدم تبعيتها لأي جهة أو تعرضها للضغوط".

وبدوره قال "جاسم العلي"، نقيب محامي حمص الأحرار لحرية برس: "المشكلة التي تعانيها نقابتنا أسوة بباقي النقابات، هي عدم وجود موارد مالية ومحاكم مستقلة تمكننا من العمل باستقلالية تامة، إضافة إلى مشكلة ضم المحامين المتمرنين إلى جدول الأساتذة، بسبب عدم وجود نظام داخلي يحدد الكيفية والشروط، وشكلنا مع باقي نقابات المحامين في حماة وإدلب وحلب لجنة تحضيرية، مهمتها وضع الأسس والقواعد اللازمة لتشكيل نقابة مركزية".

وتابع: "من أبرز النشاطات التي شاركنا فيها مع أعضاء من النقابات الأخرى، كان ورشة عمل بعنوان (مهارات الدفاع القانونية) في مدينة غازي عنتاب التركية برعاية منظمة عالمية تهتم بالعدالة القانونية".

يذكر أن نقابات المحامين في سوريا خسرت عدداً كبيراً من أعضائها، منذ بداية الثورة، ومعظمهم جرت تصفيتهم في سجون نظام الأسد، حيث اعتبرتهم الجهات الأمنية "أشد خطراً ممن يحمل السلاح"، حسب ما قاله المحامين الذين اعتقلوا في وقت سابق.